

Distr.: General
28 November 2011
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة السادسة والخمسون

٢٧ شباط/فبراير - ٩ آذار/مارس ٢٠١٢

البند ٣ (أ) جدول الأعمال المؤقت*

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة
الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠:
المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي
والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات
الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة، واتخاذ مزيد من
الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من الجمعية الأمريكية لمكافحة السرطان، منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري خاص لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* E/CN.6/2012/1.



البيان

يستوجب تناول مسألة تمكين المرأة الريفية ودورها الحاسم في القضاء على الفقر والجوع توجيه الاهتمام إلى التحديات المتمثلة في الأمراض غير المعدية - السرطان وأمراض القلب والأوعية الدموية، والأمراض التنفسية والسكري وصلاقتها بالصحة والتغذية والتنمية والفقر.

وتزايد الإقرار بأن الأمراض غير المعدية هي قضايا صحية واقتصادية إنمائية رئيسية، وباتت تحدياً من أهم التحديات الناشئة أمام التنمية والقضاء على الفقر. وقد اعترفت في الآونة الأخيرة بحجم هذا الخطر في الإعلان السياسي لاجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بالوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها، الذي أشار بقلق بالغ إلى الحلقة المفرغة التي تتمثل في أن الأمراض غير المعدية وعوامل الخطر المرتبطة بها تؤدي إلى تفاقم الفقر، في حين يساهم الفقر في ارتفاع معدلات الأمراض غير المعدية، مما يشكل خطراً على الصحة العامة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية (الجمعية العامة، القرار ٦٦/٢، المرفق). كما أبرزت أهمية عبء الأمراض غير المعدية وصلاقتها بشواغل التنمية والإنصاف من جانب العديد من الدول الأعضاء والخبراء وممثلي المجتمع المدني في المؤتمر العالمي المعني بالمحددات الاجتماعية للصحة، الذي عقدته منظمة الصحة العالمية في ريو دي جانيرو، بالبرازيل، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. وتمثل الأمراض غير المعدية عبئاً اقتصادياً اجتماعياً رئيسياً ومتنامياً في العالم النامي، الأمر الذي يلقي بضغط لا لزوم لها على المجتمعات والنظم الصحية، ويجعلها مساهماً كبيراً في الفقر.

أعباء الأمراض غير المعدية على المرأة في الدول النامية

تمثل الأمراض غير المعدية عبئاً صحياً واجتماعياً واقتصادياً هاماً على المرأة في البلدان النامية، بيد أن أهميتها وأثرها ما زالا غير معترف بهما إلى حد بعيد. إذ يتوفى نحو ١٨ مليون امرأة كل عام من الأمراض غير المعدية، وهو رقم يعادل ٦٥ في المائة من وفيات الإناث عالمياً. وفي البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، يعزى نصف وفيات جميع الإناث تقريباً إلى هذه الأمراض. وتفيد الوكالة الدولية لبحوث السرطان بوجود نحو ٦ ملايين حالة جديدة من الإصابة بالسرطان في أوساط النساء و ٣,٣ مليون حالة وفاة من السرطان في عام ٢٠٠٨، ومن المتوقع أن تتضاعف الأرقام تقريباً بحلول عام ٢٠٣٠.

وتسبب الأمراض غير المعدية وفاة المرأة قبل الأوان وإعاقتها في أوج سنوات عطائها في المجال الاقتصادي - الاجتماعي برمتها، لتجاري بذلك الأثر المدمر لقضايا أخرى تتعلق بصحة المرأة، مثل الظروف الصحية للأمهات والأمراض المعدية. ويفيد التقرير المرحلي العالمي عن الأمراض غير المعدية (منظمة الصحة العالمية، ٢٠١٠)، بأن النساء في

البلدان النامية تتوفى من الأمراض غير المعدية في سن أصغر من النساء في البلدان المتقدمة. وهذه الأمراض تمثل سبباً هاماً للغاية لوفاة النساء وإعاقتهن في أوج سنوات عطائهن، وفقاً لما أشير إليه في ”الأمراض غير المعدية: أولوية لصحة المرأة وتنمية قدراتها“ (تحالف الأمراض غير السارية، ٢٠١١). وحسب أحد تقارير الأمين العام الأخيرة (A/66/83)، يتوفى سنوياً في جميع أرجاء العالم نسبة تناهز ٣,٣ مليون امرأة من اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٥٩ عاماً من الإصابة بأمراض غير معدية.

الأمراض غير المعدية والتنمية الريفية

مع أن حجم أعباء الأمراض غير المعدية قد بلغ حداً أقصى في المناطق الحضرية، فإن هذه الأمراض تشكل كذلك تحدياً هاماً للتنمية الريفية، وعلى الأخص:

- سوء التغذية - تتزايد بعض عوامل الخطر الرئيسية المشتركة للأمراض غير المعدية نتيجة السياسات والممارسات الريفية للتنمية الاقتصادية والزراعية. وتؤدي التغييرات في أنماط النظام الغذائي والاستهلاك والأنشطة الاقتصادية المواكبة للتنمية الريفية إلى زيادة التعرض لعوامل خطر مثل سوء التغذية وتغييرات في مستويات الأنشطة البدنية وزيادة التعرض لآثار منتجات التبغ. كما أن النظام الغذائي السيء (”أي الإفراط في التغذية“) يعزز ممارسات التنمية الريفية غير السليمة بيئياً التي تقلل من توافر الفواكه والخضروات وتخل بالأمن الغذائي. ومن الضروري التسليم بخطر ”سوء التغذية المزدوج“ الذي نجم عن ظهور الأمراض غير المعدية وإدماجه ضمن استراتيجيات التنمية الريفية. وتعد الاستراتيجيات التي تعزز الأمن الغذائي وتسمح للنساء بتقديم خيارات غذائية صحية ضرورية لحماية حالتهن وحالة أسرهن التغذوية والترويج للوقاية من الأمراض غير المعدية وضمان التمكين الاقتصادي - الاجتماعي.
- تلوث الهواء داخل الأماكن - تفيد صحيفة وقائع منظمة الصحة العالمية رقم ٢٩٢ بما يلي: (تلوث الهواء داخل الأماكن، ٢٠١١)، يعد تلوث الهواء داخل الأماكن من نيران الطبخ والتدفئة المسؤول عن وفاة ١,٦ مليون شخص سنوياً، ويعزى ذلك إلى الالتهاب الرئوي والأمراض التنفسية المزمنة وسرطان الرئة؛ وتركز الوفيات المرتبطة بتلوث الهواء داخل الأماكن من جراء استخدام الوقود الصلب في بلدان الدخل المنخفض والمتوسط وفي أوساط النساء من الفئات ذات الدخل المنخفض (ولا سيما النساء في المناطق الريفية). ومن المهم أن تعالج مبادرات التنمية الصحية والاقتصادية التي تستهدف نساء الريف هذه الأسباب الهامة للمرض والإعاقة التي يمكن الوقاية منها إلى حد كبير.

• سرطان عنق الرحم - تقدم حالة سرطان عنق الرحم مثلاً صارخاً إلى أقصى حد في عدم المساواة في إمكانية حصول المرأة إلى وسائل الحد من الأمراض غير المعدية. وتشير البيانات من عام ٢٠٠٨ إلى أن ما يزيد عن ٨٥ في المائة من الإصابات الجديدة بسرطان عنق الرحم تحدث في البلدان النامية وأن ما يقرب من ٩٠ في المائة من وفيات سرطان عنق الرحم حدثت في بلدان نامية، حسبما أشارت إليه جمعية السرطان الأمريكية في منشور ”وقائع وأرقام عن السرطان في العالم“ (٢٠١١). وتعود هذه الحقيقة الخطيرة إلى عدم التمكن من إجراء الفحوصات والحصول على العلاج من سرطان عنق الرحم في مرحلة مبكرة على الرغم من الخيارات الفعالة من حيث التكلفة التي يمكن تنفيذها على جميع مستويات الموارد. وعقب سرطان عنق الرحم هو الأكثر تركيزاً في المناطق الريفية حيث تكون الرعاية الأولية المتعلقة بخدمات الوقاية والفحص وإمكانية الحصول على العلاج محدودة. ومعالجة الآثار المباشرة وغير المباشرة (مثل إرهاق النظم الصحية بأمراض يمكن الوقاية منها) لهذه القضية الصحية الهامة على النساء في المناطق الريفية يتطلب سياسات وبرامج تعزز الصحة والرفاه وتزيد من تمكين المرأة. ويتطلب ذلك تعزيز الرعاية الأولية وتطبيق نماذج صحة المرأة القائمة على أساس نهج متكامل لدورة الحياة يلي مختلف الاحتياجات الصحية للمرأة الريفية.

الحاجة إلى تحسين صحة المرأة

تحول الزيادة في الإصابة بالأمراض غير المعدية عبء المرض العام وتلقى بما أشير إليه بأنه ”عبء مرضي ثلاثي“ - حالات معدية وغير معدية ومنتصلة بالحمل - على المرأة والنظم الصحية التي تعتمد عليها، مما يضعف قدرتنا على ضمان حق المرأة في الصحة. وهذه الحالات تمارس معاً ضغوطاً هائلة ومتصاعدة على النظم الصحية الفقيرة بالموارد.

وتعد الأمراض غير المعدية والمعدية والحالات النفسانية مرتبطة ومتداخلة معاً بطرق معقدة. كما تتبلور بالمثل الأمراض غير المعدية وأولويات صحة المرأة المحددة بطريقة مماثلة من خلال التباينات الاقتصادية - الاجتماعية في إمكانية الحصول على المعلومات والرعاية التي تؤدي إلى حدوث تباينات في النتائج الصحية. وبالنظر إلى أن الوقاية والحد من هذه الأمراض والحالات النفسانية والأمراض المعدية لدى النساء تشترك في الحواجز والحلول الأساسية ذاتها، فمن الضروري أن يشجع المنادون بقضايا صحة المرأة وحقوقها على التعهد بالتزام مشترك إزاء حق المرأة في الصحة باعتباره عنصراً أساسياً من الجهود المبذولة لزيادة تمكين المرأة الريفية ومواجهة التحديات الإنمائية التي تصادفها. وبما أن المرأة تواجه العبء الإضافي المترتب عن الأمراض غير المعدية، فإنه ثمة حاجة إلى ضمان تدعيم النظم الصحية لتلبية مختلف الاحتياجات الصحية للمرأة والتعبير عن نهج متكامل من المراقبة وحتى الشيوخة.

وفهم الآثار الصحية والاجتماعية والاقتصادية للأمراض غير المعدية على المرأة في البلدان النامية وأوجه التأزر المحتملة مع مجالات صحة المرأة ذات الأولوية هما أمران هامان لوضع استراتيجيات متكاملة تكون فعالة ومستدامة ومناسبة للسياق، وفي نهاية المطاف، تلي على أفضل وجه احتياجات المرأة الصحية وتشجع على تمكينها الاجتماعي والاقتصادي. وعلى سبيل المثال، تتيح النهج التعاونية الرامية إلى منع الإصابة بفيروس الورم الحليمي البشري وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغير ذلك من الأمراض المنقولة جنسياً الفرص لمبادرات متأخرة في الصحة الوقائية. وبالإضافة إلى الحد بشكل كبير من الإصابة بسرطان عنق الرحم والوفاة منه، فإن برامج التلقيح ضد فيروس الورم الحليمي البشري الذي يستهدف الفتيات في الفترة المشاركة على المراهقة تتيح الفرصة لمد جسور التواصل مع الشابات لتزويدهن بمعلومات صحية وتمكينية، ومن شأنها أن تعمل على تعزيز السلوكيات الملتزمة للصحة في أوساط الأمهات اللاتي يُستشارن قبل تلقيح فتيانهن.

وبالنظر إلى أهمية دور الوقاية والحد من الأمراض غير المعدية لصحة المرأة ورفاهها وتمكينها على المستوى الاقتصادي، فإنه من الضروري أن يقر كل من التمويل والموارد الآتية من الحكومات والأمم المتحدة والوكالات والمؤسسات متعددة الأطراف والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص بحجم هذا العبء على المرأة وأهميته.

وشددت لجنة وضع المرأة في التقرير المتعلق بدورها الثانية والخمسين (E/2008/27) على أهمية معالجة قضايا المرأة الصحية باعتبارها عنصراً حيوياً لتمويل مسألتي المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ويعد كل من تعزيز السياسات وزيادة المساعدة الإنمائية للحد من الإصابة بالسرطان والأمراض غير المعدية أولوية من الأولويات العالمية الملحة لدعم وتمكين المرأة وغيرها من الفئات الضعيفة. ووفقاً لما أُشير إليه في ورقة العمل ٢٢٨ التي وضعها مركز التنمية العالمية بعنوان ("أين ذهب جميع المانحين؟ تمويل شحيح من المانحين للأمراض غير المعدية"، ٢٠١٠)، أقل من ٣ في المائة من المساعدة الإنمائية العالمية الشاملة للصحة - القطاعان العام والخاص - للوقاية من الأمراض غير المعدية والحد منها. وفي حالة السرطان، فإن البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط مع أنها تتحمل ما نسبته ٨٠ في المائة من عبء السرطان في العالم (يقاس بسنوات العمر المعدلة حسب الإعاقة)، فلا ينفق في هذه البلدان سوى نسبة تقدر بـ ٥ في المائة من الموارد للحد من مرض السرطان، وفقاً لمقال وارد في المجلة الطبية "The Lancet" كتبه بول فارمر وآخرون. ("توسيع نطاق الرعاية والحد من السرطان في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط: دعوة للعمل"، ٢٠١٠).